مقدمـــــــــــــــــــة

تشترك الدول المعاصرة في مجموعة كبيرة من العناصر من حيث الأركان، الخصائص وكذلك الوظائف، إلا أنها تختلف نسبيا من حيث العلاقة التي تحكم عناصرها الأساسية والمتمثلة في السلطات العامة من جهة وفي الحقوق والحريات من جهة أخرى.

تعتبر الدساتير القوانين الأسمى في الدول الحديثة حيث تنظم أساسا العلاقة بين السلطات الثلاث وعلاقتها فيما بينها وفقا لمبدأ الفصل بين السلطات، وكذا علاقتها بالحقوق والحريات العامة.

ويعتبر مونتيسكيو أول من أسس مبدأ الفصل بين السلطات تأسيسا يتماشى مع الدول المعاصرة وقد أقرته الحركة الدستورية بدأ من دستور الولايات المتحدة الأمريكية عام 1789

حيث قرر مونتيسكيو أنه لابدا من تقسيم السلطة العامة إلى ثلاث أقسام يراقب كل منها الآخر منعا للاستبداد بالحقوق والحريات العامة.

ويعد الفصل بين السلطات معيارا لتقسيم الأنظمة الديمقراطية الحديثة والموسومة بالأنظمة النيابية، فإذا كان الفصل مرنا كان النظام برلمانيا وإذا كان الفصل جامدا كان النظام رئاسيا أما التجربة الفرنسية فقد تمخض عنها نظاما وسط بينهما يسمى بالنظام شبه الرئاسي.

وضمن كل هذه الأنظمة نجد أن مهام السلطات ثابتة مهما تغير شكل النظام حيث تختص السلطة التشريعية بسن القوانين، التي يبقى تنفيذها من اختصاص السلطة التنفيذية أما السلطة القضائية فتسهر على حل النزعات بمقتضى هذه القوانين.

لكن في ظل بعض الأنظمة على غرار النظام شبه الرئاسي الفرنسي يمكن للسلطة التنفيذية أن تمارس نوعا من العمل التشريعي والذي تقتضيه الضرورة العملية في إطار تنفيذ القوانين يسمى السلطة التنظيمية.

هذه السلطة التي يمكن أن تكون مقررة لرئيس الجمهورية أو للوزير الأول أو لهما معا كما يبدو للمنظومة الدستورية الجزائرية.

حيث يحدد الدستور هذه العلاقة مع إقرار مبدأ الرقابة الدستورية لمنع أي تجاوز للاختصاصات الدستورية مراعاة لمبدأ عدم جواز التفويض بين السلطات الا بنص دستوري

وقد منح المؤسس الدستوري الجزائري السلطة التنفيذية والمتمثلة في رئيس الجمهورية جزءا من ممارسة السلطة التشريعية المقررة أساسا للبرلمان وذلك عن طريق التشريع المزاحم الذي يعرف بالتشريع بالأوامر أو عن طريق التشريع الموازي من خلال السلطة التنظيمية المستقلة.

أهمية الدراسة:

- بيان العلاقة بين رئيس الجمهورية والوزير الأول في مجال التنظيم لتحديد طبيعة النظام السياسي في الجزائر ومدى تقاربه مع النظام شبه الرئاسي الفرنسي.
- ابراز مدى اعتبار توسيع مجال السلطة التنظيمية مساسا بمبدأ الفصل بين السلطات
- تمييز العمل التنفيذي عن العمل التنظيمي وتحديد الجهة المختصة بالرقابة في كل منهما، وذلك لما لموضوع الرقابة من أهمية كبيرة في العمل القانوني سواء كانت رقابة دستورية سياسية أو قضائية.

أهداف الدراسة:

- بيان الجهة المختصة في رقابة سلطة التنظيم وكل من طرفي السلطة التنفيذية.

أسباب اختيار الموضوع:

- الرغبة في دراسة الموضوع والذي يرى البعض أنه مهم وصعب باعتباره جسر بين القانون الإداري والقانون الدستوري على حد تعبير الأستاذ المشرف.
- محاولة إزالة بعض الابهام حول النص الدستوري الذي أقر السلطة التنظيمية.
- مزاحمة هاته السلطة للاختصاص التشريعي من خلال كونها وسيلة أخرى للتشريع.
- الوصول إلى حقيقة الأهمية البالغة التي أحاطها المشرع لهذه السلطة من خلال المجال الواسع الذي حدده لها.
- الوقوف على مكانة السلطة التنظيمية داخل الهرم القانوني.

الصعوبات:

وقد واجهتني مجموعة من الصعوبات تمثلت أساسا في عدم الحصول على مراجع متخصصة على نحو وافر مما جعلني في مواجهة مباشرة مع النصوص الدستورية المهمة ومع المراجع الفقهية المتناقضة.

عالجنا هذا الموضوع من خلال الإشكالية التالية **إلى أي مدى تتداخل صلاحيات كل من رئيس الجمهورية والوزير الأول في ممارسة السلطة التنظيمية من خلال التعديل الدستوري الجزائري 2016؟**

كما ارتئينا أن نجيب على بعض الأسئلة الفرعية والمتمثلة في:

- **ماهي السلطة التنظيمية؟**
- **من يمارس هذه السلطة؟**
- **ما هو نطاق السلطة التنظيمية؟**
- **كيف تتم الرقابة على السلطة التنظيمية؟**

وقد استخدمنا في دراسة هذا الموضوع مجموعة من المناهج العلمية بدءً بالمنهج الوصفي المتعلق أساسا ببيان مفهوم السلطة التنظيمية وتمييزها عن السلطة التشريعية والأساس القانوني لها، كما استخدمنا المنهج التحليلي في تحليل النصوص الدستورية والقانونية لبيان حدود السلطة التنظيمية والجهات المختصة بها، كما استخدمنا المنهج المقارن لعقد مقارنة بين السلطة التنظيمية في الجزائر والسلطة التنظيمية في فرنسا.

كما استخدمنا مجموعة من المراجع أهمها:

- **دساتير الجزائر للأستاذ ناصر لباد.**
- **أساليب ممارسة السلطة للأستاذ عبد الله بوقفة.**
- **الاختصاص الدستوري لكل من رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة للأستاذ عز الدين بغدادي**

- **هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية في النظام الدستوري الجزائري دراسة مقارنة بالنظامين الدستوري المصري والفرنسي للأستاذ محمد هاملي**
- **السلطة التنظيمية في التعديل الدستوري الجزائري لسنة2008 للباحث كيواني قديم.**
- **مشاكل العلاقة بين النصوص التشريعية والنصوص التنظيمية للباحثة بلحاج نسيمة.**
- **مرونة نطاق السلطة التنظيمية في الجزائر للباحثة بن نملة صليحة.**
- **السلطة التنظيمية لرئيس الجمهورية للباحث عادل ذوادي.**
- **مركز رئيس الجمهورية في النظام السياسي الجزائري بعد التعديل الدستوري الأخير (بموجب قانون رقم 19/08) دراسة مقارنة للباحثة سعاد بن سرية.**

وقد قسمنا الموضوع إلى فصلين حيث عنون **الفصل الأول بـ: ماهية السلطة التنظيمية** والذي تناولنا فيه مبحثين **المبحث الأول: المقصود بالسلطة التنظيمية** أما **المبحث الثاني: الأساس القانوني للسلطة التنظيمية**، أما **الفصل الثاني فهو موسوم بـ ممارسة السلطة التنظيمية بين استقلالية رئيس الجمهورية وتبعية الوزير الأول** وقد قسم بدوره إلى مبحثين تناولنا في **المبحث الأول: نطاق السلطة التنظيمية** أما **المبحث الثاني: فهو متعلق بالرقابة على السلطة التنظيمية.**